الاول يحتاج الى تاويل بعيد وايضا يرد على الاحتمال الاول ان الضمير
في لتكون راجع الى الاداب المذكور في قوله هذه رسالة في اداب
البحث والاستشكال انه لا يمكن ان يراد به الرعاية الا ان يحمل
على الاستخدام ونوقش عليه بانه يلزم الانتشار لان الضماير في قوله
وهي وان كانت متداولة الخ راجعة الى نفس اداب البحث جزما وفيه
ان الانتشار انما يلزم اذا كان كل واحد من الضميرين او اكثر متلازا
راجعا الى مرجع اخر في اللفظ وههنا ليس كذلك لان الضماير كلها
راجعة الى مرجع واحد في اللفظ غاية ما في الباب ان المراد من ذلك المرجع
معنى على تقدير ارجاع ضمير واحد ومعنى اخر على تقدير رجع ضمير
اخر وهو ليس بتفكيك كما لا يخفى فتامل لكنه في ضمن المفرد اي
اي اطلاق الاداب على الرعاية يحصل في الضمير الذي في لتكون الا انه عاد الى
الى الاداب التي هي عبارة عن الرعاية فيحصل الاطلاق في الضمير من غير
احتياج الى قوله حافظة بخلاف اطلاق الحافظة على الاداب فانه لا يحصل الا
في الجملة التي هي لتكون حافظة هو حقيقة في جمع اللؤلؤ في السلك
كما يتبادر من عبارة كتب اللغة في الكلام استعارة مكنية وتخييلية
وترشيحية لانه شبه قواعد هذا العلم في النفاسة باللالي بقرينة النظم
وعبر بلفظ المشبه وهو استعارة بالكناية واثبت النظم له وهو من





من لوازم المشبه به وتوابعه وهو تخييل وذكر السلك الذي
يلايم ترشيح وان كان النظم عبارة عن مطلق الجمع والضم كما يفهم من
من بعض اللغة ولختياره الشارح فذ ترشيح والاستعارة بالكناية
بحالها لان ذكر السلك على هذا التقدير تخييل والترشيح
والتشبيه بحاله تامل في العبارة حزازة ان يفهم هذه العبارة
ان اللغة معنى الالتماس نحو العبارة ان يقول بالمعنى اللغوي لا بالمعنى
الاصطلاحي ويمكن ههنا ان يقال اخر عناه وقال اخر تعريف
الالهام مع تقدمه ذكرا لان تقديمه يوجب وقوع فاصلة بين كل
من المعرفين وبين تعريفه وعلى ما فعله رحمه الله تعالى انما الفاصل بين الالهام
وتعريفه فقط لم يرد المناقشة المذكورة والتعريف يفيد التصور
من حيث هو هو واجيب بان المضاف اليه اذ احتاجا الى التعريف فلا انسب
تقديم المضاف اليه لتوقف تصور المضاف من حيث انه مضاف على تصور
المضاف اليه بخلاف المضاف اليه فان معرفة شيء من حيث انه مضاف اليه
لا يتوقف على معرفة المضاف وهذا القدر يكفي في وجه الاولية
وكلا هذا يتوهما نقل عنه في الحاشية وقيل كما ان المعرفة للمضاف من حيث
انه مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه كذلك معرفة المضاف اليه
من حيث انه مضاف اليه يتوقف على معرفة المضاف فاستويا لان شيئا
منهما بذاته لا يتوقف على الاخر وكل منهما من حيث اتصافه بهذا
الوجه محتاجا الى الاخر فلا مرجح يوجب الاولوية واجيب بان معرفة

Copyright © King Saud University